مقدمـــــة

تعرضت الشعوب منذ الأمد البعيد لويلات الحروب الدولية منها والأهلية، أحلت فيها حقوقه وحرياته وانتهكت فيها كرامته الإنسانية، لدرجة أنه استقر في أذهان غالبية المجتمع أن الوسيلة الوحيدة لنيل الحق أو التعدي عليه هي الحرب، مما قدر للشعوب أن تعيش وطأ الدماء في وسط مشحون بالعدوانية، وبهذه الذهنية المشحونة بالعداء دخل العالم في دوامة الحروب ما أسفر خلال نصف القرن الماضي حربان عالميتان أتت على الأخضر واليابس وتسببت بسقوط خسائر بملايين القتلى ستبقى نقطة سوداء في تاريخه، كانت الكلمة العليا آنذاك استباحة الدماء وانتهاك حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم المروعة، فكان لزاما على المجتمع الدولي التفكير في حل للخروج من هذه الأزمة التي ألمت بالعالم أجمع.

بعد تكاثف الجهود والتأمل نحو تحقيق السلام العالمي، بدأ التفكير في إنشاء منظمة دولية كحل يمكن من خلاله تجنب الصراعات، فكان لتضافر الجهود لإنشاء منظمة عالمية هدفها الأساسي تحقيق السلام العالمي تظم دول العالم أجمع تحت لواء حفظ السلم والأمن الدوليين.

خرجت منظمة الأمم المتحدة إلى النور وكل المجتمع الدولي أمل لتحقيق ما يصبو إليه، ومهمة حفظ السلم والأمن الدوليين في مقدمة أهدافها ما جعلها أن تخصص جهازا كاملا يعرف بمجلس الأمن، والذي منحه ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من الصلاحيات والسلطات اللازمة للقيام بوظائفه، لاسيما سلطة اتخاذ التدابير في حال الإخلال بالسلام العالمي.

وعلى الرغم من الآمال الكبيرة التي عقدت على ميثاق الأمم المتحدة إلا أن النزاعات والحروب لم تتوقف وظلت مصحوبة بأشد الخروقات جراء الانتهاكات الجسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني، وبالتالي لم تكن هذه المنظمة وحدها قادرة على تحقيق ما تحلم به الشعوب وهو ما أدى إلى البحث عن مؤسسة قضائية دولية كأداة لتجريم وعقاب كل مخالف.

مقدمـــــة

مع كثرة الحديث عن الجرائم الدولية باعتبارها محور القانون الدولي الجنائي، تواصلت الجهود لوضع أساس المحكمة الجنائية الدولية كمؤسسة قضائية دولية لمعاقبة مرتكبي الجرائم الأشد خطورة في المجتمع الدولي، وتكون أداة ردع لكل من تخول له نفسه المساس بالقانون الدولي، فكان عام 1998 سنة ميلاد هذه المؤسسة مشكلا بذلك خطوة معتبرة في تاريخ القانون الدولي الجنائي

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع:

سبب ذاتي: إن ما يشهده العالم اليوم من انتهاكات صارخة وخطيرة للقانون الدولي والجرائم المروعة في حق العديد من المدنيين، كان لزاما علينا أن نوضح علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية وذلك من خلال تأثير المجلس في دور المحكمة وما ينتج عن هذا التأثير من خلال الهيمنة المتوقفة على المصاالح السياسية من طرف أعضاءه الخمس على حساب الملايين من البشر.

سبب موضوعي: دور مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين والسلطات المخولة للمجلس وتأثيره على عمل المحكمة الجنائية الدولية وتوضيح حقيقة العدالة الجنائية الدولية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في عمل المحكمة الجنائية الدولية والتحديات التي تواجهها في ظل تدخل مجلس الأمن في أداء مهامها من خلال السلطات الممنوحة له، وعليه فان محور دراستنا يكمن في هذا الدور الخطير، باعتبار أن مجلس الأمن يزاول مهامه على حساب اعتبارات سياسية اتجاه مؤسسة قضائية تعتبر مستقلة مما يجعلها رهينة قراراته.

مقدمـــــة

الدراسات سابقة:

سبق وأن تناولت الموضوع عدة دراسات، غير أنه ما يلاحظ على معظمها أنها تناولت موضوع علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية من جانبها الايجابي، متغاضين في كثير من الأحيان عن الدور السلبي الذي يتركه مجلس الأمن في هذه العلاقة، هذا ما حاولنا إضافته في بحثنا المتواضع هذا وهو توضيح الجانب الخفي والعلاقة السلبية وراء علاقة هذا التعاون الظاهرة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية.

الإشكالية:

أدت الانتقادات المتتالية لعلاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية نظرا لطبيعة عمل كلا الجهازين أولهما سياسي والثاني قضائي الى التشكيك في هذه العلاقة وهو ما يبرر طرحنا لهذه الإشكالية:

هل هناك تأثير لمجلس الأمن على ممارسات المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصاتها؟ وما نوع هذا التأثير؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- هل توجد علاقة تربط مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة؟
- ما هو دور كلا الجازين في تحقيق هدفهما المسطر في حفظ السلم والأمن الدوليين؟
- هل يمكن لمجلس الأمن أن يؤثر على سير إجراءات المحكمة الجنائية الدولية؟

المناهج المعتمدة :

اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة مناهج قصد الوصول إلى حل هذه الإشكالية، استعملنا المنهج الاستقرائي حيث استقرئنا الأسس القانونية لعلاقة هذين الجهازين سواء في النظام

الأساسي أو ميثاق الأمم المتحدة أو الاتفاقات المبرمة بينهما، كما استعنا بالمنهج الاستدلالي من خلال الاستدلال بشواهد الممارسات الدولية من الواقع.

الصعوبات:

واجهتنا العديد من الصعوبات نظرا لندرة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع، وصعوبة تجميع المعلومات، التي كانت على شكل جزئيات متناثرة في مراجع عامة كلفنا ذلك جدا كبيرا.

ولانجاز هذه الدراسة اعتمدنا على خطة تتكون من فصلين، تناولنا في الفصل الأول طبيعة العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية من خلال الإطار المؤسساتي والموضوعي، أما الفصل الثاني تطرقنا إلى السلطات الممنوحة لمجلس الأمن والمتمثلة في سلطتي الإحالة والإرجاء.